الأمم المتحدة

E/ECA/CM/54/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2022

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الدورة الرابعة والخمسون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

تقرير مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين بشأن عمله أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

مقدمة

١- عُقد اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في داكار يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، بصيغة مختلطة تجمع بين الحضور الشخصي والمشاركة عن بعد عبر الانترنت، أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

أولا- افتتاح الاجتماع [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، والجزائر، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا.

٣- وكانت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٤- كانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة في الاجتماع:

A. 22-00838

مكتب تنسيق التنمية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة السياحة العالمية.

٥- وحضر مراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية: الاتحاد الروسي وهولندا.

٦- وحضر أيضا ممثل عن دولة فلسطين، بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

٧- وحضر الاجتماع أيضا ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية التالية: المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية من أجل التنمية، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ووكالة تيسير النقل العابر في الممر المركزي، ومصرف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعني بالاستثمار والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ومعهد الموارد العالمية.

٨- وحضر الاجتماع مراقبون من المنظمات التالية: منظمة مكافحة الجوع، ومجلس الأعمال التجارية الأفريقي، ومنظمة العمل الإنساني الأفريقي، والشبكة الأفريقية للباحثين الشباب، والمرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، والتحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا، ومنظمة أموندي، وشركة (بلو أورانج كابيتال) لرأس المال المستدام، والمبادرات الإنمائية، ومنظمة الاستثمار الإنمائي في أفريقيا، وشركة تجديد المنظور الإنمائي، والفريق الاستشاري الاقتصادي التابع لمصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك، والجبهة العالمية، وشركة (هيربالات)، ومبادرة (كيجيبوس) لنماء الشباب، وكلية ليونارد ن. ستيرن لإدارة الأعمال في جامعة نيويورك، ومنظمة ركن الشباب المحلي بالكاميرون، ومنظمة بعثة الأدوية واللوازم الأساسية، ومنظمة الحملة الموحدة (ون كامبين)، ومبادرة المجتمع المفتوح للجنوب الأفريقي، ومبادرة الشعب الرؤوف، وشركة (بوترو تكنولوجيز) المحدودة، وشبكة حقيقة المعونة لأفريقيا، وشركة (تيرانغا) متعددة الخدمات، وجامعة أمادو مهتار مبو، وجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، وجامعة لاغوس، وجامعة باراكو، وجامعة رواندا، وجامعة ياوندي، ومنظمة التجارة العالمية.

باء- البيانات الافتتاحية

٩- أدار الجلسة الافتتاحية السيد آلان فوكا، الصحفي في إذاعة فرنسا الدولية.

١٠- وأدلى ببيانات افتتاحية وزير الدولة للتخطيط في غينيا الاستوائية، بيندانغ ندونغ أوكيري، نيابة عن وزير المالية والاقتصاد والتخطيط في غينيا الاستوائية ورئيس المكتب المنتهية ولايته، فالنتين إيلا مايي؛ ووكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، فيرا سونغوي؛ وميشال كامديسوس، المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي والمحافظ السابق لمصرف فرنسا المركزي؛ وفانسان مورتيي أموندي، رئيس موظي الاستثمار؛ وريبيكا غرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبيتر بلير هنري، العميد الفخري لكلية ليونارد ن. ستيرن للأعمال، بجامعة نيويورك، وعضو الفريق الاستشاري الاقتصادي للمصرف الاحتياطي الاتحادي بنيويورك؛ ونغوزي أوكونجو إيويلا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية؛ وألقى الكلمة الافتتاحية الرسمية الرئيس ماكي سال، رئيس السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢.

١١- وأعربت السيدة أوكيري عن امتنان بلدها لحكومة السنغال لاستضافتها اجتماع مؤتمر الوزراء معربة مجددا عن تقديرها للمكتب المنتهية ولايته. وأشادت باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعمها للبلدان الأفريقية في تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية، ومبادرات القارة المتعلقة بإدارة الديون والحصول على السيولة، والاستجابة القارية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والجهود المبذولة لتعزيز التحول الرقمي ومكافحة تغير المناخ.

١٢- وأشارت السيدة سونغوي إلى الوضع غير المستقر الذي تواجهه القارة بسبب الأزمات الثلاثة المتمثلة في جائحة كوفيد-١٩، وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا. وأشارت إلى أن الجائحة، إلى جانب كونها حالة طوارئ صحية، أصبحت مشكلة اقتصادية تتطلب حلولا تمويلية من داخل القارة ومن نظام التمويل الدولي على حد سواء. وأشادت بوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط الأفريقيين على دورهم الرائد في الجهود الرامية إلى اجتراح الحلول. وشددت السيدة سونغوي مجددا على الحاجة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من الفرص التي تتيحها الرقمنة، بغية الانتقال ليس فقط نحو المرونة والانتعاش بل أيضا نحو الرخاء والتنمية المستدامة. وأثنت على السنغال لما قدمته من مثال جدير بأن تقتدي به القارة في مجال البحوث الطبية، وإنتاج المنتجات الصيدلانية والحكم الرشيد.

١٣- وأشار السيد كامديسوس إلى أن أفريقيا، على الرغم من الأزمات المتتالية التي تواجهها، تمكنت من التصدي للصدمات المرتبطة بهذه الأزمات ومن التغلب على ضعفها المتزايد. وشدد على الحاجة إلى الاستخدام الأمثل للإصدار الجديد من حقوق السحب الخاصة البالغ ٦٥٠ مليار دولار. وأشار السيد كامديسوس إلى أن أفريقيا ستشكل بحلول نهاية القرن ٤٠ في المائة من سكان العالم، وألقى الضوء على الحاجة الماسة إلى إيلاء الاعتبار

الواجب للقارة في البنيان المالي العالمي. وكرر دعوته إلى إصلاح صندوق النقد الدولي وإلى ضرورة تعزيز الدعم المقدم إلى أفريقيا في إطار تلك العملية.

١٤- وأشار السيد مورتييه إلى المزايا التي تعود على البلدان الأفريقية من شراء السندات البيئية والاجتماعية وسندات الحوكمة، التي تشكل وسيلة للتمويل الابتكاري تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، باعتبار أنها يمكن أن توفر مصدرا للتمويل المستقر بأسعار السوق التي هي أفضل من أسعار السندات التقليدية. وحدد أيضا ما يمكن أن تفعله البلدان الأفريقية لكي تكفل تعزيز فرص حصولها على هذا التمويل.

١٥- وشددت السيدة غرينسبان على الأثر السلبي للأزمة العالمية الحالية على أسعار الأغذية، والطاقة والأسمدة. ودعت إلى تخصيص مقعد دائم لأفريقيا في مجموعة ال ٢٠ مشددة على أهمية فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالأغذية، والطاقة والتمويل، الذي أطلقه الأمين العام في آذار/مارس ٢٠٢٢.

١٦- وأثنى السيد هنري على البلدان النامية لما أحرزته من تقدم كبير منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث انتقلت بلدان عديدة إلى مرتبة الاقتصادات الناشئة محققة زيادات كبيرة في حصتها من الدخل العالمي. وأبرز أهمية العائدات المالية لرأس المال المستثمر في الهياكل الأساسية لاستدامة التنمية في أفريقيا.

١٧- وأشارت السيدة أوكونجو - إيويالا إلى أن جائحة كوفيد-١٩ دمرت الاقتصادات، وأحدثت اختلالا غير مسبوق في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية. وأثنت على الدور الرائد للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى أنشطة الدعوة التي تضطلع بها بغرض تحسين فرص حصول الاقتصادات الأفريقية على السيولة. وأضافت أنه على الرغم من الاختلالات التي لحقت بسلاسل التوريد ومن القدح الذي طالها، فإن التجارة لا تزال هي القوة الدافعة الرئيسية التي تقف وراء الانتعاش العالمي.

١٨- وفي كلمته الافتتاحية، رحب السيد سال، بالمشاركين في السنغال. وقال إن الاقتصادات الأفريقية، قبل أن تفيق من صدمات كوفيد-١٩، وجدت نفسها تقارع كذلك تداعيات الحرب في أوكرانيا. وأشار إلى وجود أدلة على أن الآثار المترتبة على آفاق النمو ومخاطر التضخم يمكنها أن تُضر إضرارا جسيما بالمكاسب المحققة وتعرِّض للخطر فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا إلى إجراء إصلاحات عميقة للبنيان المالي القائم وشدد على ضرورة تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة للبلدان الأفريقية وإلى إصلاح نظام التصنيف الائتماني وترتيبات الائتمانات الخاصة بالتصدير المعمول بها لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تعتبر إلى حد كبير غير عادلة وغير مواتية لتأمين حصول البلدان الأفريقية على الموارد المالية. وفي الختام، دعا إلى المضي في إيجاد حلول وطنية وقارية مبتكرة، تشمل، من جملة أمور، تكثيف التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

١٩- وفي أعقاب تلك البيانات الافتتاحية، عرضت وزيرة المالية النيجيرية، زينب أحمد، الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن اجتماع الفريق العامل الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالبنيان المالي العالمي، الذي عُقد في واشنطن العاصمة، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، والذي تولت تنيسقه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتألف الفريق من وزراء أفريقيين للمالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وممثلين لصندوق النقد الدولي وممثلين للبنك الدولي ولأصحاب المصلحة الأفريقيين الرئيسيين. [(١)].

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل [البند ٢ من جدول الأعمال]

٢٠- انتخبت لجنة الخبراء بالإجماع البلدان التالية لتشكيل مكتبها الجديد:

الرئيس:	السنغال
النائب الأول للرئيس:	مدغشقر
النائب الثاني للرئيس:	زمبابوي
المقرر:	غينيا الاستوائية

٢١- شكر السيد أمادو هوت، الرئيس المنتخب حديثا، وزير الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي في السنغال، المكتب المنتهية ولايته وعرض موضوع الدورة الحالية لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. أقر المشاركون بعد ذلك جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح الاجتماع.

٢- انتخاب أعضاء المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى.

٤- حلقات الحوار الرفيعة المستوى.

٥- النظر في التوصيات واعتماد القرارات.

٦- النظر في البيان الوزاري، وبيان الوزراء وإقرارهما.

٧- مسائل أخرى.

٨- اختتام الاجتماع.

(١) للحصول على معلومات إضافية بشأن الاجتماع، انظر www.uneca.org/stories/african-ministers-called-for-urgent-deployment-of-financial-instruments-as-continent-suffers

ثالثا– حوار السياسات العامة الوزاري الرفيع المستوى: ''هل بالإمكان استيفاء التطلع الإنمائي بتحويل المليارات إلى تريليونات؟'' [البند ٣ من جدول الأعمال]

ألف– مقدمة

٢٢- عُقد حوار سياساتي وزاري رفيع المستوى بشأن الموضوع: ''هل بالإمكان استيفاء التطلع الإنمائي بتحويل المليارات إلى تريليونات؟''. وأدار الحوار مدير شعبة التكنولوجيا، وتغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، جان بول آدم. وكان المتحدث الرئيسي هو الرئيس التنفيذي ومؤسس شركة ''بلو أورانج كابيتال''، برتراند بدري. وضمت قائمة المحاورين محمد معيط، وزير المالية المصري؛ وراتشيل تيرنر، مديرة قسم التمويل الدولي بوزارة الخارجية والكومنولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ونائبة الرئيس للشؤون المالية بالوكالة وكبيرة موظفي الشؤون المالية لمصرف التنمية الأفريقي، هاساتو نسيلي؛ وسيرج إيكوي، رئيس مصرف التنمية لغرب أفريقيا؛ وريندرا رابارينيناريسون، وزيرة مالية مدغشقر؛ ووالي أدييمو، نائب وزير الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ووزيرة الاقتصاد والإنتعاش في غابون، نيكول مبو؛ ومديرة مركز التنمية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، راغنهيدور إلين أرنادوتير؛ والأستاذة المساعدة في جامعة برينستون ومؤسسة منظمة ''أفريقيا التي أعرفها''، أدجي بونسو دييغ.

باء– العروض

٢٣- قال السيد بدري إن الأزمات الحالية ستتطلب تعديل وإصلاح قواعد النظام المالي العالمي، كما ستتطلب استثمارات رأسمالية وقدرات معززة من داخل القارة نفسها.

٢٤- وشدد السيد معيط على الحاجة إلى تنويع استراتيجيات التمويل التقليدية، بما في ذلك الانتقال نحو السندات الخضراء. وأعلن أن مصر ستستضيف الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وستدعو لاجتماع للوزراء المسؤولين عن المالية والبيئة لتنسيق الاستجابة الدولية إزاء تغير المناخ.

٢٥- وسلطت السيدة تيرنر الضوء على المبادرات الجديدة لمساعدة أفريقيا على تحقيق أهدافها للدورة السابعة والعشرين، بما في ذلك استحداث تأمين ضد مخاطر الكوارث للتحوط ضد الصدمات الخارجية.

٢٦- واقترحت السيدة نسيلي أن يستفيد الهيكل التمويلي الجديد من المزيد من القنوات التي تتيحها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بالنظر إلى ما توفره من مزايا وما تتيحه من سبل للحصول على الموارد بأسعار فائدة منخفضة نسبيا.

٢٧- وحث السيد إيكوي البلدان الأفريقية على تهيئة نفسها بصورة أفضل لتيسير سلة من المشاريع الإنمائية، ودعا المصارف الإنمائية في القارة إلى الاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد، ولا سيما عن طريق إصدار سندات الاستدامة.

٢٨- وأشارت السيدة رابارينيرياسون إلى أهمية ترشيد التمويل لأغراض التنمية وتعزيزه إلى أقصى درجة ممكنة. وشجعت البلدان الأفريقية على اعتماد أدوات وابتكارات جديدة، بما في ذلك سندات الشتات والسندات الخضراء، كما شجعتهم على دعم مشاركة القطاع الخاص.

٢٩- وأشار السيد أدييمو إلى أنه بالإضافة إلى الدعم المستمر لأدوات التمويل المتنوعة لأفريقيا، ستدعم الولايات المتحدة أيضا الإصلاحات الرامية إلى كبح الفساد وتعزيز الانضباط المالي.

٣٠- وشددت السيدة مبو على الحاجة إلى استحداث آليات بديلة للتمويل الأخضر بغرض كفالة الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة تغير المناخ.

٣١- وشددت السيدة أرنادوتير على الحاجة إلى الإفراج عن الموارد للحد من الفقر والهشاشة، واقترحت إجراء إصلاحات فيما يخص الضرائب الدولية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وإنشاء مرصد للاستثمار لجمع القرائن فيما يتعلق بالاستثمار المنتج في أفريقيا.

٣٢- وشجعت السيدة ديينغ الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تمكين شبابها لكي يكون بمقدورهم الاستجابة للصدمات العالمية. ولتيسير تنمية أفريقيا، شددت على الحاجة إلى الاستثمار في التعليم في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، إلى جانب الاستثمار في التنمية الشاملة للموارد البشرية.

جيم- المناقشة

٣٣- في المناقشة التي تلت ذلك، أشار المحاورون إلى أن الموارد الإضافية لتنمية أفريقيا لن تعتمد على المصادر الخارجية، بل على تعبئة الموارد المحلية من خلال الابتكار والانضباط المالي.

٣٤- ولاحظوا أنه لم يحدث تغيير فيما يخص هيكل الحوكمة المالية العالمي وأساليبها التشغيلية وأن هناك حاجة إلى استجابة موحدة من جانب أفريقيا لاستغلال الفرص المتاحة والاستراتيجيات المبتكرة التي تركز على الاستدامة.

دال- التوصيات

٣٥- وفي ضوء المناقشة، اقترح المشاركون في المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' اعتماد أدوات تمويل جديدة، بما في ذلك سندات الشتات والسندات الخضراء، وتبني نهجا ابتكارياً بالشراكة مع القطاع الخاص؛

'٢' اعتماد وتنفيذ إصلاحات لتعزيز الانضباط المالي والحد من الفساد؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' دعم دولها الأعضاء في إنشاء وكالة لإجراء البحوث واستنباط حلول قائمة على الأدلة لقضايا التنمية، بما في ذلك التحديات على نطاق المنظومة والصدمات الناشئة؛

'٢' دعم دولها الأعضاء في فهم الآليات المختلفة مثل التمويل الأخضر، وتمويل سلاسل الكتل، وسندات الاستدامة، وحقوق السحب الخاصة الجديدة، والاستفادة منها في تعبئة الأموال وتوسيع حيزها المالي، وفي كبح التدفقات المالية غير المشروعة.

رابعا- حلقات الحوار الرفيعة المستوى [البند ٤ من جدول الأعمال]

ألف- حلقة الحوار الأولى: تمويل النمو الأخضر ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

١- مقدمة

٣٦- أدار حلقة الحوار السيد فوكا وشارك فيها كمحاورين وزيرة التخطيط والتنمية في إثيوبيا، فيتسوم أديلا؛ ونائبة وزير المالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أونيج ميمبا؛ والمدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، سيدي ولد التاه؛ ووزيرة التعاون الدولي لمصر، رانيا المشاط؛ والأمين العام المساعد، المدير العام لمجموعة المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، إبراهيما ديونغ؛

٢- العروض

٣٧- أوجز السيد فوكا الهدف من حلقة الحوار، وهو تبادل التجارب التي تقوم بها البلدان في مجال الابتكارات لتعبئة التمويل للاستثمار الأخضر، دعما لخطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٨- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المشاركون تجاربهم في التمويل المبتكر للنمو الأخضر.

٣٩- فذكرت السيدة أديلا أن إثيوبيا تحشد التمويل من أجل التنمية الخضراء، بما يشمل إصدار سندات خاصة بسد النهضة الإثيوبي الكبير والتمويل الطوعي وزراعة ٥ ملايين شجرة سنويا من قبل المواطنين. وشددت على أن تمويل العمل المناخي في أفريقيا ينبغي ألا ينظر إليه على أنه إسداء خدمة للقارة، بل على أنه ضرورة ملحة.

٤٠- وأشارت السيدة ميمبا إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية وحوض نهر الكونغو، بوجه عام، يقدمان حلولا كثيرة للحملة العالمية لمكافحة تغير المناخ، عن طريق عزل كميات كبيرة من الكربون ومن خلال تخزينهما لكميات هائلة من المعادن ذات الأهمية الحاسمة في الحملة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة والكهرباء. مضيفة أنه قد تم بالفعل حشد ما مجموعه ٥٠ مليون دولار لهذه الغاية من شركتي تسلا وبوش وغيرهما من الجهات المعنية في القطاع الخاص.

٤١- ولفت السيد ولد التاه كذلك الانتباه إلى الحلول الهائلة التي تقدمها أفريقيا للجهود العالمية المتعلقة بمكافحة تغير المناخ. وقال إنه ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تسخر استثمارات خضراء كبيرة من خلال دعم البلدان في تسديد مدفوعات القروض والفوائد وبالاستعانة بأدوات تجنب المخاطر. وأضاف أن مرفق السيولة والاستدامة، الذي أطلق بناء على اقتراح من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمثل نهجا ابتكاريا للغاية من شأنه تعزيز التمويل في هذا المجال بدرجة كبيرة.

٤٢- وشددت السيدة المشاط على أن الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في مصر، يجب أن تعطي الأولوية للاحتياجات المناخية لأفريقيا وأن تكفل الوفاء بالوعود التي قطعت في الدورة السادسة والعشرين. وأشارت إلى أن الإصلاحات التي قامت بها مصر أدت إلى إلغاء الإعانات وتطبيق تعريفات تفضيلية لإمدادات الطاقة المتجددة مما أسفر عن تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب استثمارات ضخمة من القطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة.

٤٣- وقال السيد ديونغ إن أفريقيا تضررت بشدة من الظواهر المناخية المتطرفة، مثل دورات الجفاف والفيضانات. وأضاف أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى دعم مستدام وجيد التوقيت في مجال تحديد ملامح المخاطر المناخية والتعرض للكوارث؛ وفي بناء خطط الطوارئ؛ وفي تجميع المخاطر من أجل الحصول على التأمين من الأسواق الدولية. وأضاف السيد ديونغ أن مجموعة المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر قامت بتيسير أكثر من مليار دولار من مدفوعات التأمين للبلدان المتضررة على مدى السنوات ال ١٠ الماضية.

٣- التوصيات

٤٤- وفي ضوء المناقشة، اقترح المشاركون في المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنفيذ نُهج مبتكرة لتمويل نموها الأخضر، بما في ذلك من خلال السندات الخضراء المحلية، والتعلم من الأقران، والتعاون عبر الحدود، وسلاسل القيمة الإقليمية؛

'٢' تحديد ملامح المخاطر المناخية والتعرض للكوارث للمساعدة في استباق وإدارة هذه المخاطر، ووضع خطط لمواجهة الطوارئ وتجميع الموارد للحصول على تأمين ضد المخاطر من الأسواق المحلية والدولية؛

'٣' العمل مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتشجيعها على تركيز دعمها المالي على حشد فعالية التمويل الأخضر للأغراض الأساسية للبلدان، بدلا من الإنفاق على المنح؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز الدعم المقدم إلى دولها الأعضاء، بسبل منها تفعيل مرفق السيولة والاستدامة وتعميق أسواق رأس المال المحلية؛

'٢' دعم البلدان الأفريقية في الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لكي تتمكن من تسخير مواردها الطبيعية الوفيرة لأغراض التصنيع، بما في ذلك من خلال حصر أنشطة التعدين في المعادن ذات الأهمية الحاسمة في الإنتاج العالمي للبطاريات الكهربائية.

باء- فعالية خاصة: محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٢

١- مقدمة

٤٥- قام بتيسير هذا الفعالية مدير قسم التخطيط الاستراتيجي، والرقابة والنتائج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سعيد أديجوموبي، الذي تولى التعريف بمحاضِر عام ٢٠٢٢. وألقى السيد بول تيامبي زيليزا ، العميد المشارك والأستاذ المتميز في جامعة ''كيس ويسترن ريزيرف''، محاضرة أديبايو أديديجي التذكارية لعام ٢٠٢٢، التي تناولت موضوع ''دور التعليم

العالي وتنمية رأس المال البشري في تحول أفريقيا''.

٢- العروض

٤٦- قال السيد زيليزا إن الفرق في الأداء الإنمائي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لا يمكن مرده إلى مجرد الاختلافات في الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والثقافة والتاريخ؛ بل إن نوعية المؤسسات، والثقة الاجتماعية ورأس المال البشري جميعها تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. ومن بين العوامل التي تؤثر على تنمية رأس المال البشري في أفريقيا، خص السيد زيليزا بالذكر النمو الهائل لسكان القارة، الذين يتوقع أن يشكلوا نسبة ٢٥,٦ في المائة من مجموع سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠؛ والنظم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار في الشباب لتسخير العائد الديمغرافي؛ وضرورة بناء القدرات من خلال تعزيز فرص الحصول على التعليم، والتكنولوجيا والرعاية الصحية. وأضاف السيد زيليزا أنه رغم التحسن الذي شهده التعليم في أفريقيا، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز معدلات الالتحاق بالمدارس ونوعية التعليم. وعلى صعيد التعليم العالي، قال إن هناك حاجة إلى إصلاحات لإعادة هيكلة القطاع برمته؛ وتعزيز الحوكمة، والقيادة والثقافة التنظيمية؛ وإعادة النظر في النُهج المتبعة للتدويل؛ وتعزيز القدرات البحثية. وفي الختام، شدد السيد زيليزا على الحاجة إلى ميثاق جديد للتعليم العالي وعلى حتمية تحويل اقتصادات أفريقيا ونظمها السياسية من أجل تشجيع ظهور قادة ومفكرين أفريقيين.

٣- المناقشة

٤٧- في المناقشة التي تلت ذلك، أبرز الممثلون أهمية استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشراكات والتعاون فيما بين الجامعات الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، شددوا على ضرورة تحديد أولويات الإنفاق على التعليم تبعا لمرحلة التعلم؛ كما شددوا على إزالة التفاوتات بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم العالي؛ وتعزيز تدريس العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والفنون والرياضيات؛ ورقمنة الدورات التعليمية. وأخيرا، دعوا إلى حشد وبناء الشراكات مع العلماء في أوساط أفريقيي الشتات كما دعوا إلى زيادة الاستثمار بغية توسيع نطاق البحوث الخاصة بأفريقيا لتلبية احتياجات القارة.

٤- التوصيات

٤٨- في ضوء المناقشة التي جرت، أوصى المشاركون في المؤتمر بأن تقوم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) تبني نُهج مبتكرة في وضع السياسات الضريبية وتعبئة الموارد لزيادة التمويل للتعليم وللبحث والتطوير؛

(ب) تيسير تعبئة الموارد المالية والفكرية لدى أفريقيي الشتات لدعم قطاع

التعليم؛

(ج) خلق بيئة مواتية لتعزيز قدرة الجامعات على جمع الأموال وبناء الشراكات مع القطاع الخاص والمشاركة الكاملة في التحول الرقمي.

جيم- حلقة الحوار الثانية: مستقبل الصحة وقدرة الاقتصاد على التكيف

١- مقدمة

٤٩- أدار حلقة الحوار بصفة مشتركة وزيرة الدولة لدى رئيس السنغال، آوا ماري كول - سيك، ومدير شعبة التكامل الإقليمي والتجارة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستيفن كارينغي، وضمت قائمة المحاورين السيد هوت؛ ووزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أوغندا، عاموس لوغولوبي؛ ووزير الصحة والعمل الاجتماعي في السنغال، عبد الله سار؛ ووزير الصناعات الصيدلانية الجزائري، لطفي بن باحمد؛ والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويني بايانييما؛ والمدير العام لصندوق التضامن الأفريقي، أحمدو عبد الله ديالو؛ والمدير التنفيذي لمنظمة ركن الشباب المحلي بالكاميرون، أشاليكي ليكي.

٢- العروض

٥٠- سلط السيد هوت الضوء على الإصلاحات المطلوبة لجذب الاستثمارات من القطاع الخاص والحاجة إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كشكل من أشكال تعزيز الأثر. وقال إنه بالإضافة إلى ذلك، فإن الرقمنة ضرورية لضمان التغطية الصحية الشاملة.

٥١- وأشار السيد لوغولوبي إلى أن القضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل الملاريا، لا يزال يشكل تحديا. ودعا الحكومات إلى التركيز على تحسين التغذية؛ وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد؛ ووضع استراتيجيات مالية لتوليد الإيرادات للقطاع الصحي.

٥٢- وشدد السيد سار على الحاجة إلى تعاون أقوى بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى، وإلى زيادة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتعزيز النُهج القائمة على النتائج إزاء الحوكمة، والرقمنة، وإصلاح اللوائح التنظيمية لقطاع المستحضرات الصيدلانية.

٥٣- وشرح السيد بن باحمد كيف نجحت الجزائر في تعزيز الإنتاج الصيدلاني المحلي لكي يلبي ٧٠ في المائة من احتياجات البلد، في أعقاب إنشاء وزارة مختصة مسؤولة عن المستحضرات الصيدلانية.

٥٤- ولاحظت السيدة بيانيما أن جائحة كوفيد-١٩، بالإضافة إلى تعريتها للمظالم داخل النظام المالي العالمي، فإنها كشفت أيضا عن نقص في الاستثمار في القطاع الصحي

من جانب البلدان الأفريقية.

٥٥- وشرح السيد ديالو كيف تمكن صندوق التضامن الأفريقي من مساعدة البلدان الأفريقية على حفز الاستثمار الخاص في القطاع الصحي وتقديم ضمانات التمويل، مثل القروض.

٥٦- وشدد السيد ليكي على أهمية تعبئة الشباب بوصفهم عوامل للتغيير تدعم الجهود الحكومية من خلال المبادرات التطوعية.

٣- المناقشة

٥٧- في المناقشة التي تلت ذلك، جرى التشديد على أن الأزمة الحالية قد أعطت القارة دروسا قيمة بشأن ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي، في مجالات منها على سبيل المثال إنتاج المستحضرات الصيدلانية على الصعيد الإقليمي.

٥٨- ولوحظ أيضا أن بلدان القارة تفتقر إلى الحيز المالي وتعتمد على الاقتراض، ولكن بتكاليف أعلى، مما يقوض قدرتها على تمويل الرعاية الصحية، وبشكل أعم، تنمية رأس المال البشري. وجرى التشديد أيضا على الدور الحاسم لشباب القارة في تعزيز الصحة.

٤- التوصيات

٥٩- وفي ضوء المناقشة، اقترح المشاركون في المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' زيادة الحيز المالي، من خلال الرقمنة وتحسين نظام الضرائب لتوسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية للجميع؛

'٢' العمل مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته الفرعية للتصدي للتحديات الصحية، بما في ذلك القضاء على الأمراض مثل الملاريا؛

'٣' تعزيز الإصلاحات في قطاع الصحة من خلال تطبيق النُهج القائمة على النتائج؛

'٤' الدعوة إلى تخصيص مقعد للاتحاد الأفريقي ضمن مجموعة ال ٢٠ لتيسير بناء القدرة على الصمود الاقتصادي، بغية ضمان التمويل الكافي لنظم الرعاية الصحية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' العمل مع المؤسسات الأفريقية الأخرى لتعزيز نظام الرعاية الصحية في القارة، وخاصة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

'٢' دعم الدول الأعضاء في تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الرقمنة والإصلاحات المالية لتوليد إيرادات لقطاع الصحة؛

'٣' اتباع نهج منسق في دعم دولها الأعضاء في تطوير قدراتها في مجال إنتاج المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيات الصحية.

دال- حلقة الحوار الثالثة: التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و"خطتنا المشتركة"

١- مقدمة

٦٠- أدار حلقة الحوار أوليفر تشينغانيا، مدير المركز الأفريقي للإحصاءات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسبق الحلقة عرضٌ قدمته زينزيلا فاهلا، طالبة الماجستير في جامعة كيب تاون وعضو شبكة الاقتصاديين الشباب، وخطابان بالفيديو، ألقاهما المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس غيبريسوس، ومديرة البرنامج المساعدة والمديرة الإقليمية لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أهونا إيزياكونوا. وكان المحاورون في الحلقة نائبة الأمينة التنفيذية (للبرامج) وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي؛ والسيد ديونغ؛ وميشيل سيديبي، مبعوث الاتحاد الأفريقي الخاص لوكالة الأدوية الأفريقية؛ ومنسق الأمم المتحدة المقيم في رواندا، فودي ندياي؛ وداودا سيمبين، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة (آفريكاتاليست)؛ ووزيرة الدولة المكلفة بالتخطيط الاقتصادي في رواندا، كلودين أويرا؛ ونائبة وزير الميزانية والتخطيط الإنمائي في ليبريا، تانيه برونسون؛ ووزير المالية والشؤون الاقتصادية في غامبيا، سيدي كيتا؛ ووزير المالية في غينيا - بيساو، خواو فاديا؛ وهالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مصر؛

٢- العروض

٦١- تقاسمت السيدة فاهلا مع المشاركين رؤيتها المتمثلة في أفريقيا كقارة تنعم بالاستدامة ولا تستثني أي من سكانها، وشجعت الحكومات وواضعي السياسات على الوثوق أكثر بالمعارف المنتجة محليا والاستثمار في الأصول الوفيرة والمواهب المحلية في أفريقيا.

٦٢- وشدد السيد غيبريسوس في كلمته على ضرورة التزام جميع البلدان في أفريقيا بالوصول إلى نسبة ٧٠ في المائة من التغطية بالتطعيم ضد كوفيد-١٩، بغية حماية الفئات الأكثر ضعفا، وإنقاذ الأرواح، ودفع عجلة الانتعاش الاقتصادي؛

٦٣- وسلطت السيدة إيزياكونوا الضوء في كلمتها على التحديات الحالية التي تواجهها أفريقيا في تمويل انتعاشها والدفع قدما بالزخم المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقترحت حلولا على المدى القصير والمديين المتوسط والطويل.

٦٤- واقترحت السيدة مرسي معالجة الفجوة التمويلية المتزايدة التي تقف عائقا أمام مساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال تحسين فرص الاستفادة من مبادرات التمويل الميسر القائمة؛ والاستعانة بالتمويل الأخضر والاستثمار المؤثر؛ وتعزيز تعبئة الموارد المحلية؛ ورفع مستوى كفاءة الإنفاق العام؛ واستقطاب المزيد من استثمارات القطاع الخاص.

٦٥- وشدد السيد ديونغ على أهمية نظم التأهب والإنذار المبكر لتحقيق الأهداف وحماية الأرواح، وسبل العيش والمجتمعات المحلية الضعيفة.

٦٦- أما السيد سيديبي، فشدد على أن التحول المستدام يتطلب التزاما من البلدان الأفريقية كما يتطلب أطرا تنظيمية قوية.

٦٧- وأبرز السيد نديايي أهمية النظر في منظومة مفاهيم ترتكز على مفهومي الضعف والتعقيد.

٦٨- وأشار السيد سيمبيني إلى أن المشاكل التي تجري مواجهتها في تحقيق الأهداف لم تكن وليدة جائحة كوفيد-١٩ بيد أن الجائحة أدت إلى تفاقم الحالة. وعلاوة على ذلك، شدد على أهمية الشراكات لتعبئة موارد إضافية لتحقيق الأهداف.

٦٩- وذكرت السيدة أويرا أن الأهداف المعنية قد أدمجت بالكامل في خطة التنمية الوطنية لرواندا.

٧٠- وأشارت السيدة برونسون إلى أن ليبريا ما برحت تتعافى من تداعيات الحرب، ومن مرض فيروس الإيبولا وجائحة كوفيد-١٩ وأن الحكومة ركزت جهودها على تعزيز مؤسسات الدولة وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات.

٧١- وأشار السيد كيتا إلى أن الاقتصادات المتعثرة تتعرض لمزيد من التقويض بفعل الجائحة، وأن الحكومات تحتاج إلى مواصلة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان على الصمود.

٧٢- وعرض السيد فاديا تجربة غينيا - بيساو في تحديد أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود، لضمان توافرها بتكلفة ميسورة.

٧٣- وذكرت السيدة السعيد أن مصر تدعم البرامج المتعلقة بالأهداف، بما في ذلك البرامج الخاصة بإصدار السندات الخضراء، وأشارت إلى الصلة بين تغير المناخ والتخطيط

الاقتصادي.

٣- المناقشة

٧٤- في المناقشة التي تلت ذلك، تقاسم المحاورون والمشاركون التجارب والاقتراحات فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها بلدانهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، أبرز المشاركون أهمية الاعتراف بالهشاشة المتزايدة لأفريقيا إزاء أزمة الإمدادات الغذائية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا التي تفاقمت بسبب آثار الجائحة، وأهمية صياغة استراتيجيات مناسبة لأفريقيا في هذا الصدد.

٤- التوصيات

٧٦- وفي ضوء المناقشة، اقترح المشاركون في المؤتمر التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' رفع مستوى التمويل العام والمختلط للتصدي للآثار طويلة الأجل للجائحة؛

'٢' تعميق تعبئة الموارد المحلية وسد الثغرات في النظم الضريبية، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

'٣' تعزيز كفاءة الإنفاق العام، بما في ذلك من خلال استخدام مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بتتبع الإنفاق؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' الدعوة إلى تحسين فرص حصول البلدان الأفريقية على أدوات التمويل الميسر القائمة، بما يشمل تمديد مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة ال ٢٠ لمدة سنتين إضافيتين واتخاذ تدابير لضمان استفادة البلدان المتوسطة الدخل من المبادرة؛

'٢' الدعوة إلى إعادة تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة للبلدان التي ليس لديها فرص للحصول على التمويل لتنميتها، أو للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني الجديد لبناء القدرة على المرونة والاستدامة؛

'٣' تقديم الدعم التقني لدولها الأعضاء للنهوض بتعبئة الموارد المحلية وتحسين كفاءة الإنفاق العام؛

'٤' تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء فيها لتصميم وتنفيذ أطر لتشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

خامسا– النظر في التوصيات واعتماد القرارات [البند ٥ من جدول الأعمال]

٧٧- بعد مناقشة مستفيضة للتوصيات ومشاريع القرارات المقدمة من لجنة الخبراء، اعتمد المؤتمر القرارات على النحو المبين في المرفق الأول بهذا التقرير.

سادسا– النظر في البيان الوزاري وبيان الوزراء وإقرارهما [البند ٦ من جدول الأعمال]

٧٨- نظر المؤتمر في مشروع البيان الوزاري والتعديلات المقترحة عليه. واعتُمدت الوثيقة بالإجماع، بصيغتها المعدلة. ونظر المؤتمر أيضا في مشروع بيان الوزراء وأقره بالإجماع دون أي تعديلات. ويرد البيان الوزاري في المرفق الثاني بهذا التقرير؛ أما بيان الوزراء فقد نُشر على الموقع الشبكي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.[٢]

سابعا– مسائل أخرى [البند ٧ من جدول الأعمال]

٧٩- لم تُطرح أي مسائل أخرى.

ثامنا– اختتام الاجتماع [البند ٨ من جدول الأعمال]

٨٠- أدلى بملاحظات ختامية كل من السيدة سونغوي والسيد هوت.

٨١- شكرت السيدة سونغوي رئيس السنغال على موافقته على استضافة الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى الدعم الذي قدمته حكومته لهذا الحدث. وأشارت إلى أن الاجتماع أتاح فرصة لمناقشة مواضيع هامة مثل البنيان المالي العالمي، ودور القطاع الخاص في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الجهود المبذولة لمعالجة الوضع الذي تواجهه القارة في أعقاب الأزمات الناشئة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا. وأكدت للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن الأمانة ستنفذ الخطط التي وضعت خلال الدورة الرابعة والخمسين، بما في ذلك مواصلة دعوتها لإصلاح البنيان المالي العالمي. وفي الختام، دعت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تكثيف جهودها لضمان تطعيم المزيد من سكان القارة ضد كوفيد-١٩.

(٢) متاح على الموقع الشبكي https://www.uneca.org/events/54th-session-of-the-economic-commission-for-africa/54th-session-of-the-economic-commission

٨٢- أما السيد هوت، فأثنى على موظفي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وحكومة السنغال لتنظيمهم الناجح للدورة. وأشاد أيضا باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعملها المستمر في مجال الدعوة لزيادة السيولة المالية لدولها الأعضاء وللدعم التقني الذي قدمته للتعجيل بالتعافي من جائحة كوفيد-١٩. وشدد السيد هوت على ضرورة إيلاء الأولوية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقارة، بما في ذلك عن طريق التعجيل بتعبئة الموارد المحلية؛ وتسريع التحول الرقمي؛ واستخدام أطر التمويل الأخضر، مثل أرصدة الكربون والسندات الخضراء؛ وتعزيز الشراكات مع مصارف التنمية الإقليمية والقطاع الخاص. وفي الختام، حث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودولها الأعضاء والشركاء الإنمائيين على تنفيذ توصيات المؤتمر وقراراته.

٨٣- وعقب تلك الملاحظات وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ٢:٠٥ بعد الظهر.

المرفق الأول

القرارات والمقرر التي اعتمدها مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف – القرارات

٩٨٢ (د–٥٤) – تمويل الانتعاش في أفريقيا وما بعد ذلك

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ مع بالغ القلق أنه، رغم الجهود المبذولة حاليا على الصعيدين الوطني والعالمي، فإن جائحة كوفيد–١٩ والأزمة الروسية الأوكرانية والظواهر الجوية القصوى ما برحت تزيد من فجوة تمويل التنمية في أفريقيا وتفاقم مواطن ضعفها إزاء الديون،

وإذ يساوره القلق من أن الاستجابات غير المتكافئة التي اتبعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لمواجهة الجائحة من حيث التحفيز المالي والتلقيح تؤدي إلى تباطؤ حالات التعافي في المناطق النامية، لا سيما القارة الأفريقية،

وإذ يشير إلى أن المبادرات العالمية، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الديون لمجموعة العشرين، وإطارها المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز المبادرة، لم تعالج على نحو مباشر الاحتياجات التمويلية للبلدان المتوسطة الدخل،

وإذ يلاحظ بطء التقدم المحرز في تنفيذ الإطار المشترك لمجموعة العشرين، ويساوره القلق من أن البلدان الثلاثة المعنية بالإطار المشترك لمجموعة العشرين لم تشهد بعد تخفيفا للديون على النحو المتوخى في المبادرة،

وإذ يساوره القلق من أن الدعوة الموجهة إلى الدائنين من القطاع الخاص للمشاركة، وفق شروط مماثلة، في مبادرة تعليق سداد خدمة الديون والإطار المشترك لم تسفر عن استجابة مواتية،

وإذ يلاحظ أن تصور المخاطر في القارة يساهم في ارتفاع تكاليف الائتمان مما يضر بالقدرة التنافسية لاقتصاداتنا،

وإذ يساوره القلق من أن أوجه الضعف الناجمة عن ديون القارة قد تفاقمت بسبب قصور تعبئة الموارد المحلية وارتفاع تكاليف الاقتراض من أسواق رأس المال التي لا تتناسب مع الأسس الاقتصادية للبلدان على نحو يمكن تبريره،

وإذ يسلم بالدور الهام الذي تؤديه أسواق رأس المال الخاص في مشهد تمويل التنمية في أفريقيا، بما في ذلك تكملة التمويل الميسر الشحيح،

وإذ يسلم بالدور المواتي الذي تؤديه أسواق إعادة الشراء الوظيفية في تعزيز سيولة السندات السيادية، مما يقلل من علاوات السيولة ويخفض في نهاية المطاف تكاليف الاقتراض بالنسبة لجهات إصدار السندات،

وإذ يذكّر بالدور الجدير بالثناء الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم مرفق السيولة والاستدامة بهدف خفض تكلفة الائتمان الخاص للبلدان الأفريقية؛

واقتناعا منه بأن مرفق السيولة والاستدامة يمكن أن يسهم في خفض أسعار الفائدة عن طريق تقليص علاوات السيولة، والحد من ضعف البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالديون، وتوسيع هامش المناورة المالي للاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية للرقمنة، وتنمية التجارة، والانتقال العادل للطاقة، والمرافق الصحية من أجل تحقيق انتعاش أخضر ومستدام في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩،

وإذ يدرك الدور الهام الذي تؤديه حقوق السحب الخاصة كمصدر للتمويل بشروط تفضيلية والدور الهام الذي يمكن أن يؤديه الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة في التعجيل بتعافي أفريقيا من الأزمات الراهنة، علما بأن تخصيص حقوق السحب الخاصة أفاد البلدان المتقدمة النمو على نحو غير متناسب على الرغم من وضعها المالي القوي وقلة استخدامها لحقوق السحب الخاصة،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسيرهم إنشاء الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بوضع هيكل مالي دولي جديد يعمل من أجل أفريقيا؛

٢- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي دولي جديد، وأن تعمل كأمانة له؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تأييد تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لمدة سنتين أخريين مع إعادة جدولتها في نهاية هاتين السنتين إلى فترة إضافية مدتها خمس سنوات للدول الراغبة؛

٤- *يثني على* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإطلاقها مرفق السيولة والاستدامة؛

٥- *يحث* البلدان والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية إلى الترحيب بمرفق السيولة والاستدامة المنشأ حديثا وتقديم الدعم له في مجالي التمويل والدعوة؛

٦- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تيسير تشغيل مرفق السيولة والاستدامة، لا سيما عن طريق تعبئة الموارد المالية من البلدان الداعمة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن استكشاف فرص الحصول على الدعم من خلال إصدار صندوق النقد الدولي الجديد لحقوق السحب الخاصة؛

٧- *يدعو* أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة مناصرتها لإصلاح البنيان المالي الدولي للسماح للبلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، بالحصول على الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٨- *يطلب إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم المساعدة التقنية الفنية وخدمات بناء القدرات إلى البلدان الراغبة والمؤهلة للمشاركة في مبادرة مرفق السيولة والاستدامة؛

٩- *يطلب أيضا إلى* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مساعدة البلدان وتسهيل إصدارها للسندات الخضراء والزرقاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة لتحفيز الاستثمار في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال الاستفادة من مرفق السيولة والاستدامة عند تشغيله؛

١٠- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدعوة وحشد الدعم لإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأكثر احتياجا لكي تتمكن من التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بما في ذلك إعادة إقراض حقوق السحب الخاصة لمصارف التنمية الإقليمية لدعم أولويات تمويل التنمية في أفريقيا، من أجل البناء إلى الأمام بشكل أفضل وتحقيق التنمية الخضراء والمستدامة على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

١١- يطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء وكالة تصنيف ائتماني أفريقية بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

١٢- يهيب بجميع البلدان أن تستخدم منصة التبادل التجاري الأفريقي استخداما فعالا لأغراض الاتجار ضمن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٣ (د-٥٤) أهمية التحول الرقمي لفتح آفاق جديدة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يضع في اعتباره الآثار الاجتماعية والاقتصادية المستمرة لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) على القارة الأفريقية، التي ألقت بما يقرب من ٢٦ مليون أفريقي في براثن الفقر

المدقع، والحاجة إلى استنباط مشاركة ابتكارية واستراتيجية من أجل تيسير الانتعاش الاقتصادي السريع لأفريقيا،

وإذ يلاحظ أن البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على التكنولوجيات ونظم المعلومات المستوردة، وأن الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يمكن أن تتسبب في تدهور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها الأمن السيبراني للقارة الأفريقية،

وإذ يضع في اعتباره أن أفريقيا تحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي لتحقيق هدف تعميم النفاذ إلى شبكة الانترنت بتكلفة ميسورة وجودة عالية بحلول عام ٢٠٣٠،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن الرقمنة تؤدي دورا حاسما في تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وذلك بتحسين نظم الدفع الرقمية وتعزيز نظم الدفع الفورية الشاملة للجميع،

وإذ يسلم بأن عدم المساواة بين الجنسين يؤثر في استخدام التكنولوجيات الرقمية لأغراض التنمية الاقتصادية،

وإذ يشير إلى استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (٢٠٢٠-٢٠٣٠) التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثالثة والثلاثون،

وإذ يثني على الجهود الحالية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الإنمائيون الرئيسيون لدعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية للتحول الرقمي وتنفيذها،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم البلدان الأفريقية في وضع منصة التبادل التجاري الأفريقي وتنفيذها، وهي منصة للأعمال التجارية تعمل كسوق افتراضية للمشترين والموردين، استنادا إلى قواعد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية،

وإذ يلاحظ مع الارتياح اعتماد ''إعلان لومي'' بشأن الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الفضاء الالكتروني في اجتماع القمة الأفريقي الأول المعني بالأمن السيبراني، المعقود في لومي في آذار/مارس ٢٠٢٢،

١- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المضي في دعم تطوير القدرات في مجال الهوية الرقمية في جميع أنحاء القارة الأفريقية كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة الشاملة، وتجاوز الطابع غير الرسمي للاقتصادات الأفريقية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية، والتعجيل بتشغيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب؛

٢- *يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تمسكها بالمبادرات التي تعزز مشاركة النساء والفتيات في استراتيجيات التحول الرقمي؛

٣- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، على دعم تنفيذ ''إعلان لومي'' بشأن الأمن السيبراني ومكافحة جرائم الفضاء الالكتروني؛

٤- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز أنشطتها في مجال الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والابتكار لتمكين دولها الأعضاء من استكشاف مجالات جديدة لاقتصاد البيانات من أجل زيادة فرص التجارة والتنمية وتسخير فوائد الرقمنة لانتعاش اقتصاداتها واستقرارها؛

٥- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين، إلى دعم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في استنباط آليات ابتكارية إضافية لتمويل استراتيجيات التحول الرقمي وتنفيذها؛

٦- *يدعو كذلك* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تسريع الجهود الرامية إلى دعم تنمية التجارة الرقمية في القارة الأفريقية من أجل تسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٤ (د-٥٤) دور الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا في تحسين النتائج الصحية في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بما للصحة من مساهمة لا غنى عنها في رخاء أفريقيا في المستقبل وفي تحقيق الأهداف المقررة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يدرك مدى الحاجة إلى نظم صحية أكثر شمولا واستجابة ومرونة تكون بمثابة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل وتمويل التنمية ومشاركة القطاع الخاص في أفريقيا،

وإذ يشير إلى إطلاق مفوضية الاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها شراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا، في مؤتمر القمة الرفيع المستوى الذي عقد عبر الإنترنت يومي ١٢ و١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١ بعنوان ''توسيع نطاق تصنيع

اللقاحات في أفريقيا من أجل الأمن الصحي: إعادة البناء على نحو أفضل وأكبر وأكثر جرأة‘‘،

وإذ يرحب بالشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا بوصفها مبادرة أفريقية، تأخذ في الاعتبار أولويات القارة وسبل تعبئة قوة العمل الجماعي للتصدي للتحديات الصحية أثناء جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) وما بعدها،

وإذ يحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتحسين النتائج الصحية في القارة، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به بوصفها رئيسة ركن الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا المتعلق بتصميم الأسواق والمعلومات في مجال الطلب، وبوصفها عضوا في فرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء لقاحات كوفيد-١٩،

وإذ يضع في اعتباره النداء الذي وجهته اللجنة المعنية بتنمية القطاع الخاص والتكامل الإقليمي والتجارة والهياكل الأساسية والصناعة والتكنولوجيا، في دورتها الثانية، إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعوها فيه إلى مواصلة تنفيذ الأبعاد الثلاثة للمبادرة الصيدلانية التي أطلقت في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (آلية المشتريات المجمّعة، والتصنيع المحلي، والمعايير وضمان الجودة) وتوسيع نطاقه، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين وتعزيزها،

وإذ يسلم بالأهمية الحيوية لتوطيد المكاسب وتأمين الابتكارات التي استحدثت أثناء الجائحة والاستفادة منها في خدمة الأمن الصحي على المدى الطويل في أفريقيا،

١- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمنظمات الأفريقية القارية الأخرى، والكيانات الفاعلة الرئيسية في مجال الصحة العالمية، والشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، حشد التمويل لتحقيق هدف الشراكات من أجل تصنيع اللقاحات في أفريقيا المتمثل في ضمان الحصول دون انقطاع على لقاحات عالية الجودة وميسورة التكلفة في أفريقيا وذلك بتلبية ٦٠ في المائة من طلب القارة على اللقاحات من طريق الإنتاج المحلي بحلول عام ٢٠٤٠؛

٢- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وفرقة العمل الأفريقية المعنية باقتناء اللقاحات، لوضع قانون نموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن المشتريات المجمّعة، على أمل اعتماده، بغية تعزيز الاتساق بشأن آليات تجميع الموارد وإرساء جو من الثقة بإزاء الطلب على اللقاحات المنتجة في أفريقيا؛

٣- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم الدول الأعضاء في تحديد وتأمين وتطوير العناصر اللازمة لإحداث قطاع مجدٍ تجاريا ومستدام ماليا لتصنيع اللقاحات

في أفريقيا والمتمثلة في القوى العاملة وجانب الملكية الفكرية والدراية الصناعية والتكنولوجيا والتمويل.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٥ (د-٥٤) التوجهات الاستراتيجية المحيَّنة والإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) والخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أهابت فيه الجمعية العامة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنفذ بالكامل بيان التعاون بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٩ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ المتعلق بتعديل وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي أكدت فيه الجمعية العامة من جديد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وشددت على ضرورة مواصلة تهيئتها لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩٥٩ (د-٥١) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن الإطار الاستراتيجي المنقح والخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي اعتمد فيه مؤتمرُ الوزراء الإطار الاستراتيجي المنقح،[(١)] بعد أن نظر في مذكرة الأمانة المعنونة ''التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة الاقتصادية لأفريقيا: وضع الأفكار موضع التنفيذ من أجل أفريقيا قادرة ومتحولة''،[(٢)] بهدف تقديم أفكار وإجراءات من أجل تمكين أفريقيا وإشراك كافة سكانها وتحولها في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها،

(١) E/ECA/COE/37/4/Rev.1 .
(٢) E/ECA/COE/37/14

وإذ يشير إلى أن الأمين العام أصدر في عام ٢٠٢١ التقرير المعنون ''خطتنا المشتركة،'' [٣] الذي عرض فيه برنامجا للعمل يستند إلى رؤيته لمستقبل التعاون العالمي من خلال نهج تتعدد فيه الأطراف الفاعلة على نحو يتسم بالشمول والترابط والفعالية، وإذ يسلم بالحاجة إلى إدراج خطته تلك في التوجهات الاستراتيجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب ولايتها، في سبيل التنفيذ الفعال لخطتها البرنامجية، بالتعاون مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٦/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تغيير نموذج الإدارة في الأمم المتحدة، الذي وافقت فيه الجمعية العامة على اقتراح بتعديل فترة الميزنة بحيث تصبح الميزانية سنوية بدلا من أن تمتد لفترة سنتين، وذلك على أساس تجريبي، بدءا بالميزانية البرنامجية لعام ٢٠٢٠، وشددت على ضرورة تكامل مبادرات الإصلاح، واتساقها وتعزيز بعضها بعضا،

وإذ يسلم بالأهمية الاستراتيجية للخطط والميزانيات البرنامجية السنوية في تفعيل تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووضعه في السياق المناسب وفقا لتوجهاتها الاستراتيجية ووظائفها الأساسية، عبر مختلف برامجها الفرعية التسعة، وعملا بتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يعيد تأكيد قراره ٩٦٤ (د-٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٠، الذي أهاب فيه باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تزيد من مستوى الطموح في برنامج عملها وأن تضع إطارا برنامجيا متوسط الأجل، يغطي فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، لتيسير مشاركة دولها الأعضاء، ترافقه خططٌ وميزانيات سنوية مستمدة من الإطار،

وإذ يشير إلى قراره ٩٨١ (د-٥٣) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١ بشأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٢، الذي أشار فيه إلى أن صياغة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل قد تأثرت بالوضع الناجم عن مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) وأنها ستتطلب مزيدا من المشاورات مع الجهات المستهدفة وأصحاب المصلحة،

وإذ يلاحظ أن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) يتماشى مع الأولويات والتطلعات الإنمائية لأفريقيا، مع التركيز على التحولات الرئيسية اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣،

وإذ يسلم بأن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥) يوفر توجها قويا للخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣، اللتين تسلطان الضوء بدورهما على الأهداف وأهم النتائج المتوقعة والمنجزات المستهدفة لجميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

---

[٣] A/75/982.

وإذ يسلم بأن الخطة والميزانية البرنامجيتين لعام ٢٠٢٣ تعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للنهوض بمستوى تنفيذ توجهاتها البرنامجية الاستراتيجية، حتى تتمكن من تقديم الدعم الفعال لتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعبئة الموارد من أجل تمويل تعافي القارة من أزمة كوفيد-١٩،

وإذ يلاحظ مواءمة التوجهات الاستراتيجية مع تلك الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ''خطتنا المشتركة''،

وإذ يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذها برنامج عملها لعام ٢٠٢١ في خضم الظروف المعاكسة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩،

وقد نظر في التحيين المتعلق بالإطار الاستراتيجي، والإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)، والخطة والميزانية البرنامجيتان لعام ٢٠٢٣،

١- *يقر* الإطار البرنامجي المتوسط الأجل (٢٠٢٢-٢٠٢٥)؛

٢- *يعتمد* الخطة والميزانية البرنامجيتين للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٦ (د-٥٤) البيانات والإحصاءات

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يسلم بأهمية إحداث تحوّل في النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها من أجل دعم عملية التنمية على نحو كاف والاستجابة للحاجة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية من أجل التخطيط وصنع القرار ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطط التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ الذي رحبت فيه الجمعية بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي تتيح الإطار لمناقشة مسألة بناء القدرات الإحصائية المندرجة في إطار خطة عام ٢٠٣٠ والتخطيط لها وتنفيذ الأنشطة ذات الصلة وتقييمها، مع التركيز على تحديث النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ يحيط علما بالتقدم المحرز في إحداث تحوّل في النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتحديثها، وإذ يقدر النتائج والنواتج المتوخاة التي تحققت حتى الآن،

وإذ يلاحظ أن عدة بلدان بصدد إجراء تعدادات رقمية في الجولة الحالية لعام ٢٠٢٠ من تعداد السكان والمساكن، التي تمتد من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٤، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء،

وإذ يسلم بالحاجة إلى استخدام المصادر الجديدة للبيانات والبيانات المصنفة والأساليب البديلة لجمع البيانات، والاستفادة من التقدم التكنولوجي، للاستجابة للحاجة إلى البيانات في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وخطط التنمية دون الإقليمية والوطنية،

١- *يهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل دعم العمل الجاري على تحوّل وتحديث الإحصاءات الرسمية الذي تضطلع به المجموعة الأفريقية التي أنشأتها اللجنة الإحصائية الأفريقية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وتضم رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا، وأن تعتمد وتنفذ خارطة طريق لإحداث تحوّل في النظام الإحصائي الوطني وتحديثه؛

٢- *يدعو* المنظمات القارية الأفريقية والشركاء إلى توجيه وتنسيق دعمهم نحو تحديث النظم الإحصائية الوطنية؛

٣- *يحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تكريس موارد مالية كافية لبناء نظم إحصائية حديثة تستجيب على نحو كاف للحاجة إلى الإحصاءات والبيانات الرسمية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات؛

٤- *يشجع* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة إنتاج إحصاءات مصنفة وفقا لمنهجية الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية، بما في ذلك نظام الحسابات القومية؛

٥- *يدعو* الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين إلى تقديم الدعم المالي والمادي والتقني للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي لم تجر بعد تعدادا في جولة عام ٢٠٢٠ لتمكينها من إجراء تعدادات قبل نهاية جولة عام ٢٠٢٠ في عام ٢٠٢٤ ودعم تنفيذ التعدادات القائمة بالكامل على التكنولوجيا في أفريقيا خلال جولة عام ٢٠٣٠ (٢٠٢٥-٢٠٣٤)؛

٦- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، في سياق العمل مع الشركاء الإقليميين الرئيسيين الآخرين مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، تقديم الدعم إلى دولها الأعضاء في مجال تعزيز قدرة نظمها الإحصائية والبيانية؛

٧- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع البلدان والشركاء الإنمائيين من أجل تعبئة موارد خاصة لمساعدة الدول الأعضاء في اللجنة التي تواجه صعوبات مالية في مجال تطوير نظمها الإحصائية والبيانية.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٧ (د-٥٤) الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأقل البلدان نموًّا في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموًّا

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يدرك أن أقل البلدان نموًّا في أفريقيا تتوفر على إمكانات هائلة من الموارد البشرية والطبيعية يمكن الاستفادة منها لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه والرخاء والأمن الغذائي وأمن الطاقة على الصعيد العالمي، وإذ ينوّه بالجهود الكبيرة التي بذلتها هذه البلدان لتنفيذ التزامات برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ يساوره القلق من أن نصف البلدان الأفريقية الأقل نموًّا لم تستوف المعايير المبيّنة في برنامج عمل اسطنبول للخروج من قائمة هذه الفئة من البلدان،

وإذ يحيط علما ببرنامج عمل الدوحة للعقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ لصالح أقل البلدان نموًّا، الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٢٢ وأقرته الجمعية العامة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، حيث جرى تجديد وتعزيز الالتزامات المقطوعة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات على المستويات كافة،

وإذ يساوره القلق من احتمال تسبب جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) والنزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا في تقويض الجهود المبذولة للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل الدوحة،

وإذ يحيط علما بالفرص المتاحة لتكثيف الدعم لصالح أقل البلدان الأفريقية نموًّا في سياق برنامج عمل الدوحة،

١- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريرا عن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان الأفريقية نموا في تنفيذ برنامج عمل الدوحة؛

٢- *يطلب أيضا* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تحشد جميع الأدوات والموارد المناسبة لدعم الاستناد إلى الأدلة في التخطيط ووضع سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون في أقل البلدان الأفريقية نموًّا؛

٣- *يطلب كذلك* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعمها لأقل البلدان نموا في تنفيذ ورصد خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك بالتنسيق مع مختلف كيانات الأمم المتحدة، وإذكاء الوعي العالمي، وتعبئة الدعم والموارد على الصعيد الدولي لصالح أقل البلدان نموا، وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتواصل مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتعزيز الدعم المقدم لهذه البلدان.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٨ (د-٥٤) النهوض بالاستثمار في قطاع النقل لتحقيق الاستفادة القصوى من منافع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بما لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من دور هام في تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتحوّل في أفريقيا وبما للهياكل الأساسية للنقل من دور في توسيع نطاق الربط التجاري والاقتصادي وزيادة وفورات الحجم للمشاريع التجارية الأفريقية، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق الاستفادة القصوى من المكاسب التي ستجنيها القارة بفضل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وإذ يلاحظ أن قطاع النقل يسهم إسهاما مباشرا في اقتصادات البلدان الأفريقية بفضل قيمته المضافة وفرص العمل التي يستحدثها ومساهمته في توسيع الأسواق،

وإذ يضع في اعتباره أن القارة الأفريقية تعاني من نقص مستمر في الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل،

وإذ يشير إلى قراره ٩٦٥ (د - ٥٢) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩ بشأن بروتوكول لكسمبرغ الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة المتعلق بالمسائل الخاصة بالمعدات الدارجة للسكك الحديدية، الذي دعا فيه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى توجيه الأطراف المهتمة بشأن الطريقة التي يمكن بها للقروض وخدمات الإيجار في القطاع الخاص أن تساعد في توفير الموارد المالية اللازمة لإعادة تنشيط شبكة السكك الحديدية الأفريقية وتوسيعها، وبشأن فوائد الانضمام إلى البروتوكول،

وإذ يسلّم بمساهمة المبادرات الإقليمية الرئيسية، مثل برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، في تحديث وتوسيع شبكات النقل الوطنية

والإقليمية القائمة، وإذ يقر بالتزام الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتلك المبادرات ،

وإذ يلاحظ أن ٣٥ بلدا أفريقيا وقّع حتى الآن على الالتزام الرسمي بالسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي،

وإذ يضع في اعتباره أن التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يستلزم وجود ما يكفي من الهياكل الأساسية للنقل عبر الحدود وخدماته،

وإذ يضع في اعتباره أيضا أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تتيح فرصا واسعة للاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل وخدماته،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاضطلاعها بدراسة بشأن انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الطلب على الهياكل الأساسية للنقل وخدماته؛

٢- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشر نتائج الدراسة على نطاق واسع وأن تضطلع بمزيد من الدراسات في هذا الصدد، إذا لزم الأمر؛

٣- *يهيب* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة دعم دولها الأعضاء في تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا واتفاق السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي؛

٤- *يطلب* إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، أن تدعم دولها الأعضاء في تعبئة الموارد المالية لتحسين روابط النقل ذات الأهمية الحيوية لتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وللاستثمار في معدات النقل اللازمة لاستيعاب حجم المبادلات التجارية المتزايد نتيجة لإعمال اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٨٩ (د-٥٤) إصدار شهادات الكربون

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يلاحظ مع القلق أن أفريقيا، كما ورد في تقرير التقييم السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، لا تزال أكثر المناطق تعرضا للصدمات المناخية في حين أنها أقل المناطق مسؤولية عن الزيادة التي لا تلين في درجات الحرارة العالمية،

وإذ يشدد على الأهمية الحاسمة للتراث الطبيعي للقارة ومساهماته التي لا تحصى في احتجاز غازات الدفيئة الضارة، لا سيما في مناطق مثل حوض نهر الكونغو، التي تؤدي دورا أساسيا في تنظيم مناخ كوكب الأرض،

وإذ يلاحظ عدم وجود عمليات فعالة لحساب كميات الكربون وإصدار شهادات الكربون في المنطقة الأفريقية بما يحفز الجهود الرامية إلى استدامة بالوعات الكربون هذه وتنظيم مناخ الأرض، دون إغفال واجب تنمية المنطقة، عن طريق تسعير هذه الانبعاثات بطرق تتناسب مع التكاليف الاجتماعية ذات الصلة،

وإذ يسلّم بالإمكانات الهائلة لأسواق الكربون لتوليد تدفقات جديدة من الإيرادات المالية للمنظمات العامة والخاصة وتمكين الحكومات من تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض انبعاثات الكربون لديها مع تحقيق تنمية خضراء وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ، على النحو المبين في خططها الإنمائية الوطنية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والأهداف العديدة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ : ''أفريقيا التي نصبو إليها''.

وإذ يقرّ بالاحتياجات التي أعربت عنها الحكومات الأفريقية والأطراف الأخرى في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالمفاوضات التي أجريت بشأن الفقرة ٢ من المادة ٦ من اتفاق باريس، حيث جرى تشجيع الحكومات على تأمين السلامة البيئية ونزاهة سوق الكربون، بسبل منها ضمان أن تكون جميع عمليات استخدام الكربون شفافة ويمكن التحقق منها، وتطبيق نظم محاسبية قابلة للمقارنة، ودعم الخطط الإنمائية،

وإذ يشير إلى قراره ٨٨٤ (د-٤٤) بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا وقراره ٩١٩ (د-٤٧) بشأن الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي، اللذين يمكن تعزيزهما إلى حد كبير من خلال التمسك بنزاهة سوق الكربون المصممة بعناية لتحقيق مصالح أفريقيا بشكل أفضل،

وإذ يلاحظ أهمية وجود بيانات دقيقة عن مخزونات الكربون والتغيرات في مخزونات الكربون في مجمعات الكربون الأرضية وغير الأرضية بالنسبة لعملية إدارة أصول الكربون ومعالجة احتياجات التنمية المستدامة، بما في ذلك تخفيف حدة المخاطر المناخية التي تتعرض لها المجتمعات والاقتصادات،

وإذ يشير إلى الطلب الذي قدمته الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا في إعلان كيغالي بشأن البناء للمستقبل بشكل أفضل بعد أزمة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، الذي اعتمد في عام ٢٠٢٢، من أجل تفعيل برامج سوق الكربون وبناء قدرات بلدان حوض نهر الكونغو على توفير

التمويل للتنمية المستدامة من خلال الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو لدعم إنفاذ المساهمات المحددة وطنيا، وتقدير مستوى قدراتها في مجال احتجاز الكربون وتطوير سبل العيش المرتبطة برأس المال الطبيعي الفريد للمنطقة دون الإقليمية،

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري لدولها الأعضاء المهتمة بتنفيذ عمليات إصدار شهادات الكربون واعتمادها من حيث توفير سبل الوصول إلى أسواق أرصدة الكربون واللجان الإقليمية للمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو؛

٢- *يطلب من* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل تقديم الدعم لبناء قدرات دولها الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بالأمر واللجان الإقليمية المعنية بالمناخ، مثل لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، في مجال احتساب عمليات خفض انبعاثات غازات الدفيئة والإبلاغ عنها؛

٣- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم التقني والاستشاري إلى دولها الأعضاء التي تعرب عن اهتمامها بالأمر فيما يتعلق بتقييم إمكانات احتجاز الكربون لأصولها الطبيعية؛

٤- *يدعو أيضا* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إقامة شراكة مع مصارف التنمية الإقليمية لوضع استراتيجية لتعبئة الموارد المالية، استنادا إلى الفرصة التي يتيحها إصدار أرصدة الكربون.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٩٠ (د-٥٤) كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المفقودة

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقرّ بأهمية التعاون على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة،

وإذ يلاحظ الصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها البلدان الأفريقية، والتي ازدادت حدتها أثناء جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) مُعيقة بذلك استراتيجيات التصدي للجائحة،

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق أن العبء المالي المتزايد الذي خلّفته الجائحة قد تفاقم بسبب النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا،

وإذ يشير إلى القرار ٨٨٦ (د-٤٤) بشأن التدفقات المالية غير المشروعة[٤]، الذي أُنشئ بموجبه الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، وبالولاية المسندة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لإجراء مزيد من البحوث بشأن التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المفقودة، وذلك في الإعلان الخاص بالتدفقات المالية غير المشروعة الذي اعتمدته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥،

وإذ يشير أيضا إلى النداء الموجّه في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لكي تقوم بتتبع التدفقات المالية غير المشروعة وكبحها من خلال إعمال المؤشر ١٦-٤-١ الخاص بأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ مع القلق أن المعوقات المستمرة قد زادت من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات المعرب عنها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها،

١- *يثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وكذلك على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهما الجهتان الراعيتان للمؤشر ١٦-٤-١ في إطار أهداف التنمية المستدامة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وإطاره المفاهيمي، لدورهم الرائد في تجريب منهجيات الأمم المتحدة المتفق عليها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في ١٢ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٢- *يهيب* بالمجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات المناسبة على الصُّعُد الوطنية والإقليمية والعالمية لكفالة التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة بوصفها تحدّيا يواجه المنظومة بأسرها على الصعيد العالمي، ولكفالة اعتماد المجتمع الدولي آلية للتنسيق العالمي من أجل رصد التدفقات المالية غير المشروعة رصدا ممنهجًا؛

٣- *يطلب* من أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب، وغيرهم من الشركاء الإنمائيين، بغية بناء قدرات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسات الأفريقية، لا سيما في مجالات السياسات والإدارة الضريبية، والتعاون الضريبي الدولي، ومكافحة غسيل الأموال، ومنع الفساد وما يتصل بذلك من تدابير الإنفاذ، واسترداد الأصول وإعادتها إلى أصحابها، وإدارة الموارد الطبيعية؛

(٤) Assembly/AU/Decl.5.(XXIV)

٣- *يطلب* من أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين صياغة خطة لبناء القدرات في المجالات الضريبية المذكورة أعلاه، ستُعرض على الوزراء للنظر فيها أثناء اجتماع أُقتُرح أن يلتئم عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢؛

٥- *يهيب* بأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر الشركاء الآخرين أن يعملوا على بناء قدرات البلدان الأفريقية على معالجة الثغرات المرصودة في البنيان المؤسسي، بغية تطوير قدرتها على تتبع المستجدات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وقياسها والإبلاغ عنها في إطار المؤشر ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة، ووضع تدابير لكبح التدفقات المالية غير المشروعة؛

٦- *يناشد* الأمم المتحدة الشروع في مفاوضات برعايتها بشأن اتفاقية دولية تُعنى بالمسائل الضريبية، يشارك فيها جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين، بهدف وضع حدٍّ لتآكل الوعاء الضريبي، وتحويل الأرباح، والتهرب الضريبي، لا سيما ضريبة الأرباح الرأسمالية، وغير ذلك من التجاوزات الضريبية.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

٩٩١ (د-٥٤) برنامج إدارة الثقافة والتراث

إن مؤتمر الوزراء،

إذ يقر بما تنطوي عليه الفنون والثقافة والتراث من إمكانات إنمائية بوصفها وسائل لتسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''

وإذ يحيط علما بإعلان موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١ على النحو التالي: ''الفنون والثقافة والتراث: دعائم لبناء أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ يسلم بأهمية الثقافة بالنسبة للنمو وما تنطوي عليه من إمكانات في إحداث التحول في أفريقيا، على نحو يتناغم مع ما ورد في التطلع الخامس من خطة عام ٢٠٦٣، الذي يؤكد أن ''أفريقيا لديها هوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاقيات مشتركة'' ضرورية لنموها وتحولها،

وإذ يسلم بالأهمية الاجتماعية والاقتصادية للفنون والثقافة بوصفها مصدر قوة محتملة في إيجاد فرص العمل لملايين الأشخاص، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتعزيز الهويات الوطنية والإقليمية، على نحو ما أكده الأمين العام للأمم المتحدة في سلسلة الحوار الأفريقي التي

عُقدت في أيار/مايو ٢٠٢١، تحت عنوان: ''الهوية الثقافية والملكية: إعادة تشكيل العقليات''، الذي يستند إلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١،

وإذ يشير إلى الصكوك ذات الصلة، بما فيها ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية (٢٠٠٦)، والنظام الأساسي للجنة الأفريقية للسمعي البصري والسينما (٢٠١٩)، وخطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقحة بشأن الصناعات الثقافية والإبداعية في أفريقيا (٢٠٢١)، والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث (٢٠١٨)، وكلها توفر توجيها قويا للبلدان الأفريقية لمواصلة تعزيز وتطوير هذا القطاع الهام،

وإذ يدرك أن صون الثقافة وتعزيزها يسهمان إسهاما مباشرا في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم بأن التراث الثقافي، المادي وغير المادي على حد سواء، والإبداع هما موردان بحاجة إلى الحماية والإدارة بعناية، ويمكن أن يكون كلاهما بمثابة محركين وعاملي تمكين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة نظرا لأن المقاربات الداعمة للثقافة ستساعد على ضمان نجاح التدخلات الرامية إلى تحقيق الأهداف،

وإذ يسلم أيضا بإمكانات الثقافة في الإسهام في عملية الانتعاش الاقتصادي والتصدي لتحديات بيئة ما بعد الجائحة،

وإذ يقر بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التراث الثقافي كأداة للتنمية الاقتصادية من خلال إقامة شراكات مع العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة إدارة التراث والمجلس الأطلسي لتنفيذ برنامج لإدارة التراث يهدف إلى المساهمة في الصناعات الثقافية والإبداعية وفي موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢١،

وإذ يسلم بأن هدف البرنامج هو الاستناد إلى المبادرات القارية الرامية إلى تمكين المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات وغير ذلك من مجالات التدخل في قطاع الإدارة الثقافية والإبداعية والتراثية، وهو ما يحقق أقصى قدر من الميزة الاستراتيجية القوية للقارة التي يتيحها تراثها، ويعزز بالتالي قطاعات الفنون والثقافة والتراث، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية،

١- *يدعو* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى مواصلة دعم برنامج إدارة التراث بهدف المساهمة في المبادرات القارية التي تعزز الصناعات الثقافية والإبداعية بوصفها دعامة للتنمية المستدامة؛ وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ البرنامج؛

٢- *يحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة تشجيع الدول الأعضاء على التعجيل بالجهود الرامية إلى الاعتراف بالإمكانات الاقتصادية لمواردها التراثية والاقرار بها وتوفير جزء كبير من ميزانيتها لحمايتها وإدارتها وتنميتها؛

٣- *يطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تواصل إشراك المؤسسات الرئيسية في القارة الأفريقية والمنظمات الدولية المشاركة في إدارة وتطوير وتمويل قطاع الفنون والثقافة والتراث، في التعاون في تنفيذ البرنامج بغية تعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع.

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

باء – المقرر

ألف (د-٥٤) موعد الدورة الخامسة والخمسين ومكان انعقادها وموضوعها

قرر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، في جلسته العامة السادسة المعقودة يوم ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، أن تُعقد الدورة الخامسة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في عام ٢٠٢٣ في تاريخ ما خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، وسيكون موضوعها هو ''تعزيز الانتعاش والتحوّل في أفريقيا في سبيل تقليص أوجه عدم المساواة والضعف''. وشدد مؤتمر الوزراء على أن مداولات الدورة الخامسة والخمسين ستتيح فرصة للتفكير في الذكرى السنوية الستين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) واستكمال خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣ (٢٠١٤-٢٠٢٣).

الجلسة العامة ٦
١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢

المرفق الثاني

البيان الوزاري لمؤتمر وزراء المالية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

وقد اجتمعنا، في إطار مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، بصيغة مختلطة تزاوج بين الحضور الشخصي والمشاركة عن بُعد في داكار، السنغال، يومي ١٦ و١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢، في أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا،

وقد تشرفنا بحضور السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، ومحافظي المصارف المركزية الوطنية ودون الإقليمية في أفريقيا، وغيرهم من كبار الشخصيات وضيوف الشرف،

وبعد أن تداولنا بشأن موضوع الدورة الرابعة والخمسين: ''تمويل الانتعاش في أفريقيا: فتح آفاق جديدة''،

وإدراكا منا أن القارة بحاجة إلى مستويات عالية من التمويل للتعجيل بالتحوّل الهيكلي وتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتطلعات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''،

وإذ ندرك أن جائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) قد زادت من اتساع الفجوة على صعيد تمويل التنمية في القارة تزامنا مع زيادة النفقات الاجتماعية وانخفاض الإيرادات في سياق ركود في الاقتصاد العالمي تخللته اضطرابات في سلاسل التوريد، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، ونقص في الإيرادات،

وقد أُحطنا علما بأن القارة ستحتاج إلى تمويل إضافي قدره ٢٨٥ مليار دولار كل سنة حتى عام ٢٠٢٥ لضمان التصدي على نحو كافٍ لأزمة كوفيد-١٩،[(١)]

فإننا:

١- *نقرّ* بأن تراكم الطلب على السلع والخدمات نتيجة لتخفيف القيود المرتبطة بالجائحة، وتحسّن الظروف الاقتصادية العالمية، وعودة أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع، قد ساهم في التعافي الاقتصادي من الآثار السلبية للجائحة، حيث سجلت القارة

(١) International Monetary Fund, "Background note for international financing summit for Africa high-level event" (Washington, D.C., 12 May 2021).

معدل نمو اقتصادي بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٢١، بعد انكماش بلغ ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠؛

٢- *نلاحظ* أن انتعاش أفريقيا قد يتعرض لعراقيل بفعل الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والنفط والأسمدة الناجم عن الحرب في أوكرانيا، والصدمات الأخرى مثل ظهور متحورات جديدة فتاكة من فيروس كورونا، وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات المناخية، وخروج رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملات، وزيادة تكاليف الاقتراض؛

٣- *نلاحظ كذلك* أن القارة تعاني من عجز هائل في الهياكل الأساسية، يتراوح من النقص في الطاقة الذي يؤثر على ملايين الأسر المعيشية، إلى المستويات المنخفضة لتغلغل الإنترنت، والكثافة المتدنية لشبكة الطرق التي تقل بكثير عن المستويات العالمية، وأن التمويل المطلوب لسد جميع أوجه العجز تلك يتراوح بين ١٣٠ مليار دولار و١٧٠ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٢٥؛[٢] بالإضافة إلى تمويل إضافي ضروري لتطوير السكك الحديدية، والنقل الجوي والبحري؛

٤- *نلاحظ أيضا* أن القارة تحتاج، لكي تتمكّن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى استثمار نحو ٦٦ مليار دولار سنويا في نظمها الصحية وهياكلها الأساسية الصحية للحد من عبء الأمراض في القارة، وتقليص متوسط معدلات وفيات الأمهات (التي بلغت ٥٤٢ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي في عام ٢٠١٧، وهي النسبة الأعلى في العالم) وتحسين سبل الحصول على خدمات العاملين الصحيين المهرة، الذين تعاني القارة من عدم توافرهم بالقدر المطلوب؛

٥- *نحيط علما مع القلق* بتوقعات برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه، بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيتأثر ما بين ٧٥ مليون و٢٥٠ مليون شخص بالإجهاد المائي الناجم عن المناخ، وستنخفض المحاصيل الزراعية المعتمدة على الأمطار بنسبة قد تصل إلى ٥٠ في المائة، وسيؤدي الاحترار العالمي بمعدل درجتين مئويتين إلى تعرُّض نصف سكان القارة لخطر انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية؛

٦- *نذكّر* بالالتزامات الواردة في اتفاق باريس، الذي اعتمده في عام ٢٠١٥ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين، وميثاق غلاسكو للمناخ، الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٢١ في دورته السادسة والعشرين؛

---

[٢] مصرف التنمية الأفريقي، *التوقعات الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٨* (أبيدجان، ٢٠١٨).

٧- *نسلّم* بأن القارة ستحتاج إلى أكثر من ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتمويل تدابير التخفيف والتكيّف اللازمة للتصدي للتحديات الناجمة عن تغيّر المناخ،[٣] الأمر الذي يمكن استيفاؤه جزئيا بإصدار عدد أكبر بكثير من السندات الخضراء؛

٨- *نلاحظ* أن الائتمان المتعدد الأطراف والثنائي، كحصة من إجمالي الدين الخارجي، قد انخفض من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٩، بينما ارتفع الاقتراض التجاري في الفترة نفسها من ١٧ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي الدين الخارجي، مدفوعا في المقام الأول بإصدارات سندات ''يوروبوند''، التي ازدادت بنسبة ١٧٠ ١ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩، وهو ما يُعزى في جزء منه إلى عدم كفاية التمويل العام وزيادة فرص الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال؛

٩- *نلاحظ كذلك* أنه، نتيجة للتدابير التي اتخذها واضعو السياسات لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل كسب العيش أثناء جائحة كوفيد-١٩، بما في ذلك زيادة الإنفاق العام وتخفيف العبء الضريبي على الأسر المعيشية والشركات، تدهورت المؤشرات المالية حيث انخفضت نسبة الإيرادات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ١١,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠، وانخفض الميزان المالي أيضا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من -٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى -٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠، في حين ارتفعت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠ إلى ٧١,١ في المائة في الفترة نفسها، قبل أن تنخفض قليلا إلى ٦٧,٧ في المائة في عام ٢٠٢١؛

١٠- *نلاحظ* أن الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم إلى القارة من أجل مساعدتها على التعافي من الجائحة، مثل مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة، كان مفيدا ولكنه غير كافٍ إذا ما قورن بالاحتياجات كما أن أهدافه اقتصرت على مجالات ضيقة، إذ أغفل بصورة شبه كاملة العديد من البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط التي لم تتلق سوى دعم محدود؛

١١- *نسلم* بأن القارة تلقت، علاوة على مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون، دعما يشمل تعهدات من الشركاء الإنمائيين بلغت قيمتها ٨٩,٥ مليار دولار لصالح بعض البلدان في الربع الأول من عام ٢٠٢١، ومِنحا من صندوق النقد الدولي إلى البلدان الأفريقية ذات الدخل المنخفض، في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون، لتغطية التزاماتها من حيث خدمة الدين لمرحلة أولية مدتها ستة أشهر أثناء فترة الجائحة، فضلا عن تمويل مرتبط بالجائحة بلغ ٧,٢٤ مليار دولار، في عام ٢٠٢٠، إلى البلدان المؤهلة (ما يمثل ١,١٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، في إطار آلية تسهيل النمو والحد من الفقر التابعة لصندوق النقد الدولي؛

---

[٣] مجموعة مصرف التنمية الأفريقي، تغير المناخ في أفريقيا.

١٢- *نسلم أيضا* بأن تدفقات مالية غير مشروعة، تقدر قيمتها الإجمالية بما لا يقل عن ٨٣ مليار دولار سنويا، تُهرَّب من القارة بسبب ضعف القدرات في مجال الإدارة الضريبية ومحدودية التنسيق بين السلطات الضريبية، وهو ما أتاح فرصا لتجنب سداد الضرائب ولممارسات فاسدة من قبيل التهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير التجارية؛

١٣- *نلاحظ* أن أسواق رؤوس الأموال، وهي أدوات لتعبئة الأسهم المحلية لتمويل الاستثمارات، لم تتطور بالقدر الكافي في القارة، وهو ما يعزى في جزء منه إلى ضخامة القطاع غير الرسمي، وانخفاض معدلات الادخار في صناديق المعاشات التقاعدية، وضعف النظم التنظيمية والإدارية، ما أسهم في انخفاض نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٣٠ في المائة بالنسبة لأسواق الأوراق المالية الـ ٢٨ في القارة، وهي نسبة تقل بكثير عن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ٧٥ و٩٠ في المائة، الأمر الذي أحدث آثارا سلبية على العائدات المحصّلة من عمليات الاكتتاب العامة الأولية، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٩، التي لم يتجاوز مجموع قيمتها ٢٧,١ مليار دولار، أي ما يمثل أقل من ١,٤ في المائة من المكاسب العالمية من عمليات الاكتتاب العامة الأولية في تلك الفترة؛

١٤- *تُقر* بأن بلدان القارة التي لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الخارجية تدفع ما يسمى بـ ''القسط الأفريقي''، الذي لا يعدو أن يكون سوى رسم إضافي على الاقتراض يزيد بما يتراوح بين ١٠٠ و٢٦٠ نقطة أساس عن أسعار الفائدة المفروضة على نظيراتها خارج القارة ذات الأسس الاقتصادية المماثلة أو حتى الأسوأ منها، وفقا لما تمليه تصنيفات مخاطر الائتمان الخاصة بها؛

١٥- *نسلم كذلك* بأن إقدام المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة على رفع أسعار الفائدة للحد من توقعات التضخم المتزايدة خلّف آثارا سلبية على تكلفة الائتمان، وترحيل الديون، وتدفقات رؤوس أموال الحوافظ المالية، وأسعار الصرف، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة من مصادر التمويل العامة والخاصة، ومن ثمّ ارتفاع تكلفة الاقتراض لقارتنا؛

١٦- *نشير إلى* أن المانحين الثنائيين يمكنهم أن يحذوا حذو بعض البلدان بإقراض حصة من حقوق السحب الخاصة غير المستغلة التي يمتلكونها للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على اعتبار أن إقراض ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لأفريقيا من شأنه أن يشكّل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمويل الانتعاش في القارة؛

١٧- *نسلم كذلك* بأن التمويل المختلط، الذي يشمل توفير الضمانات والتحسينات الائتمانية المصممة لخفض المخاطر المتصوَّرة بشأن تخلف الحكومات عن السداد، يمكن أن يحسّن التصنيفات الائتمانية ويكفل استخدام الموارد العامة لإدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل الخاص والحد منها، وهو ما يوفر ركيزة إضافية لدعم التنمية في أفريقيا؛

١٨- *تقر* بأن مرفق السيولة والاستدامة، الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة ''المحيط الهادئ لإدارة الاستثمارات''، من شأنه أن يتيح للقارة استقطاب الاستثمارات فيما يُطلق عليه ''المنتجات المالية ذات الطابع المستدام''، بما في ذلك السندات الخضراء وذلك بمنح أسعار تفضيلية في اتفاقات إعادة الشراء للمستثمرين المؤسسيين الذين يعمدون إلى إعادة تمويل مراكزهم باستخدام السندات الخضراء للقارة كضمان؛

١٩- *تقر أيضا* بأن الحكومات تقوم بدعم مشاريع التنمية من خلال الاستعانة بأدوات تمويل ابتكارية، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية، ومن خلال تقديم ضمانات التخفيف من المخاطر؛

٢٠- *تلاحظ* أن بورصات القارة بحاجة إلى اجتذاب الاستثمارات، عن طريق تحديث النظم التجارية، وتقليل فترات تأخر التسويات وتكاليف المعاملات إلى أدنى حد ممكن، وتحسين أساليب عرض الأسعار، وإتاحة إمكانية الإدراج في القوائم المشتركة والتسعير الفعال، وسوف تُستكمل تلك التدابير عبر المساعي التي تبذلها الحكومات لكفالة استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وإنفاذ العقود المالية في بيئة ذات أطر قانونية تتسم بالمصداقية، والإنصاف والشفافية؛

٢١- *تقر* بأن النظام الأفريقي للمدفوعات والتسويات، الذي أطلقه مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي لدعم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يتيح إجراء عمليات الدفع بصورة فورية عبر الحدود بالعملات المحلية بين الأسواق في القارة عن طريق تبسيط المعاملات عبر الحدود وتقليص تكاليف المعاملات المرتفعة، فضلا عن الحد من الاعتماد على العملات الصعبة كوسائط في هذه المعاملات؛

٢٢- *تسلِّم* بأنه ينبغي تعويض البلدان الأفريقية عن الجهود التي تبذلها لحماية بعض أهم أصول تخزين الكربون على كوكب الأرض؛

٢٣- *تسلم أيضا* بأن أراضي الخث في حوض نهر الكونغو وحدها هي ثاني أكبر بالوعة للكربون في العالم؛

٢٤- *تلاحظ أن* البلدان الأفريقية تمتلك القدرة على جمع إيرادات كبيرة والاستفادة من مبادرات التكيف عالية التأثير التي تساعد على تطوير سبل العيش المستدامة، بما في ذلك تطوير أسواق كربون عالية السلامة تتماشى مع مبادئ المادة ٦ من اتفاق باريس؛

٢٥- *ترحب* بمذكرة التفاهم بشأن مواءمة الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون التي وقعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبلدان الأعضاء في لجنة المناخ لحوض نهر الكونغو، بهدف توليد تدفقات مالية يمكن التنبؤ بها ويمكن استثمارها في أولويات التنمية المستدامة؛

٢٦- *نرحب أيضا* بالجهود الرامية إلى توسيع نطاق مبادرة حوض الكونغو لتشمل بلدانا أخرى في القارة، يمكن أن تستفيد من الآليات الإقليمية لإصدار شهادات الكربون، وتتطلع إلى الفرص المتاحة للاستفادة من هذه الفرص في سياق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

٢٧- *نقرُّ* بالدور الذي تؤديه اللقاحات في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ والأزمات الصحية الأخرى، ونرحب بالجهود المبذولة لزيادة فرص الحصول على اللقاحات وتوسيع نطاق تصنيع اللقاحات وغيرها من المنتجات الصيدلانية في أفريقيا، ونثني على المساهمات التي قدمها في هذا الصدد جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛

٢٨- *نرحب* بتقرير الأمين العام المعنون ''خطتنا المشتركة'' [٤]، الذي يهدف إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما في سياق جائحة كوفيد -١٩ وما تسببت فيه من نكسات لمساعي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

٢٩- *نشيد* باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووزراء المالية الأفريقيين وصندوق النقد الدولي لتيسيرهم إنشاء فريق عامل رفيع المستوى معني بإنشاء هيكل مالي عالمي جديد؛

٣٠- *نرحب* بإنشاء صندوق النقد الدولي الصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة لمساعدة البلدان على بناء قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية وضمان النمو المستدام، مما سيسهم في استقرار ميزان مدفوعاتها على المدى الطويل؛

٣١- *نحيط علما* بتقرير اجتماع لجنة الخبراء،[٥] الذي عقد في داكار، في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢، *ونثني* على اللجنة لما قامت به من عمل، *ونؤيّد* القرارات التي وافقت عليها؛

٣٢- *نثني* على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنفيذها برنامج عملها لعام ٢٠٢١ بنجاح رغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، ولمواءمة برنامج العمل مع التقرير المعنون ''خطتنا المشتركة''؛

٣٣- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواصلة تقديم الدعم التقني إلى دولها الأعضاء من أجل وضع وإنفاذ آليات تمويل ابتكارية، مثل تجميع تدفقات الإيرادات الخاصة والعامة (التمويل المختلط)، وتعميق أسواق رؤوس الأموال، واستخدام صناديق المعاشات التقاعدية في المشاريع الإنمائية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين

---

(٤) A/75/982

(٥) E/ECA/CM/54/4

وتحويلاتهم المالية لتمويل مشاريع التنمية، وإصدار السندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وإعمال حوافز جديدة والانخراط في أنشطة الدعوة بغرض خفض أقساط المخاطر وتكلفة الائتمان التي ما تزال تقف عائقا أمام الحصول على التمويل الدولي؛

٣٤- *تطلب كذلك* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستمرار في تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى دولها الأعضاء لتعزيز قدراتها في مجال الإدارة الضريبية، وزيادة الإيرادات الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بغرض حشد المزيد من الموارد المحلية من أجل التنمية؛

٣٥- *تهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل على تكثيف جهودها في سبيل تعبئة الموارد المحلية، من خلال السياسات الضريبية الفعالة، والمدخرات، واستخدام آليات ابتكارية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، وسندات المغتربين والتحويلات المالية، لدعم المشاريع الإنمائية الأفريقية؛

٣٦- *تهيب أيضا* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعتمد وتنفذ سياسات من شأنها تهيئة بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص وتجتذب المستثمرين المؤسسيين، وأن تدعم استخدام الأدوات المالية مثل التمويل المختلط، وأسواق رأس المال، وصناديق المعاشات التقاعدية، وصناديق الثروة السيادية، والسندات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، والتمويل الأخضر، وسندات المشاريع، والضمانات، وأدوات الحد من المخاطر، من بين أمور أخرى، إلى جانب استحداث حوافز جديدة لخفض تكلفة الائتمان؛

٣٧- *تحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بجهودها الرامية إلى اتباع سياسات شاملة لا لُبس فيها بشأن مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة ذات الدوافع الضريبية، وتعزيز نظمها القانونية ونظم إنفاذ القانون، والجمع بين الوكالات الوطنية التي يعتبر عملها أساسيا لمعالجة التدفقات المالية الدولية؛

٣٨- *تحث أيضا* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تعزز أو تنشئ، في إطار هياكل إدارتها الضريبية، آليات لمنع تجنب سداد الضرائب والتهرب الضريبي، والتلاعب بالفواتير وسوء التسعير في التجارة، وغسل الأموال والفساد، من بين أمور أخرى، لزيادة الإيرادات الضريبية الوطنية؛

٣٩- *تناشد أيضا* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تبذل المزيد من الجهود لوضع أطر موثوقة للاقتصاد الكلي وإنفاذها، بما يوفر أسسا قوية للتحول الاجتماعي والاقتصادي ولتعزيز مبادرات تطوير الهياكل الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية وخفض تكاليف المعاملات ودعم التحوّل الهيكلي؛

٤٠- *نهيب* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنهض بمستوى استثماراتها في التعليم لدعم التحول الهيكلي لاقتصاداتها؛

٤١- *نهيب أيضا* بالدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تركز على سد فجوات الواردات الناجمة عن الحرب في أوكرانيا في الأسواق الزراعية وغيرها من الأسواق، وإنشاء شبكات أمان اجتماعي لدعم الفئات الضعيفة المعرضة بشكل مفرط لتلك الفجوات في الواردات، لضمان توافر فرص كافية لحصولها على السلع الرئيسية والمنتجات الأساسية؛

٤٢- *نحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستورِدة الصافية للأغذية على تنويع مصادر إمداداتها، بما في ذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي، والإفراج عن المخزونات الموجودة، وتنويع مصادر الاستيراد؛

٤٣- *نحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المصدِّرة للنفط على الاستفادة من المكاسب غير المتوقعة من صادرات النفط لدعم الانتعاش الاقتصادي، وتجديد هوامش الأمان في سياساتها، والاستثمار في منتجات الطاقة المتجددة للحد من الاعتماد على النفط والغاز الأجنبيين؛

٤٤- *نطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى دولها الأعضاء للتصدي للآثار السلبية المتزايدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا على اقتصاداتها واستكشاف الفرص التي يتيحها هذا النزاع على صعيد الإنتاج الزراعي والصناعي بالنسبة للبلدان الأفريقية؛

٤٥- *نطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعد دراسة لتقييم جدوى إنشاء مرفق أفريقي للتحوط المالي لمساعدة الدول الأعضاء في تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية؛

٤٦- *نحث* الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اغتنام الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في مجال الأغذية والمنتجات والخدمات الصناعية، في سبيل بناء قدرتها الإنتاجية وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية؛

٤٧- *نحث* كيانات القطاع الخاص على الاستفادة الكاملة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز وفورات الحجم وتوسيع أعمالها؛

٤٨- *نهيب* بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، أن يقدموا الدعم للبلدان الأفريقية في تأمين التمويل الكافي المتعلق بالمناخ حتى تتمكن من التكيف مع الأثر المتزايد لتغير المناخ والتخفيف من حدته، وفي الاستثمار

في التنمية المنخفضة الكربون والقادرة على الصمود أمام تغير المناخ والتي ترتكز على الانتقال إلى الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية المستدامة وتحسين الممارسات في المجال الزراعي واستخدام الأراضي؛

٤٩- *تحث* جميع الشركاء، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، على التعجيل بمختلف مبادرات تطوير الإمدادات الطبية أو تعزيزها، بما في ذلك المبادرة الاستثمانية الأفريقية لاقتناء اللقاحات، ومبادرة المستحضرات الصيدلانية التي تستند إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تخفيف حدة النقص في اللقاحات والأدوية والحد من الاعتماد على وارداتها من البلدان غير الأفريقية؛

٥٠- *تحث* اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على التعجيل بتفعيل منصة التبادل التجاري الأفريقية، وهي سوق رقمية للمعاملات بين الشركات وبين الشركات والحكومات دعما للمنطقة؛

٥١- *تهيب* بصندوق النقد الدولي أن يستخدم، في ضوء الحرب الدائرة في أوكرانيا، الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابع له لتمكين البلدان الفقيرة من الاستفادة من تخفيف خدمة الدين، وكذلك التنازل، لمدة تتراوح بين سنتين و٣ سنوات، عن الرسوم الإضافية التي تُقدر بنحو ٤ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢ والتي تُفرض على البلدان ذات المديونية الكبيرة علاوة على دفع الفوائد والرسوم؛

٥٢- *تهيب أيضا* بصندوق النقد الدولي أن يُسرِع في النظر في طلبات الحصول على برامج جديدة، وأن يعمل على توسيع البرامج القائمة، والاستفادة الكاملة من أدواته التمويلية في حالات الطوارئ حيثما كان ذلك مناسبا، وتقليص قيود الحصول على التمويل في حالات الطوارئ مؤقتا حتى عام ٢٠٢٥، وإصدار حقوق سحب خاصة جديدة؛

٥٣- *تحث* بلدان مجموعة العشرين على تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لسنتين إضافيتين للمساعدة في إيجاد هامش حركة في المجال المالي تستعين به لأغراض الإنفاق العاجل البلدان ذات الدخل المنخفض الراغبة في ذلك، كما نحثها على تعديل الإطار المشترك لمعالجة الديون بهدف تعزيز فعالية إعادة هيكلة الديون وتوسيع نطاقها بحيث تشمل الدائنين التجاريين؛

٥٤- *تهيب* بالبلدان المتقدمة النمو أن تدعم الجهود الرامية إلى إعادة تخصيص ١٠٠ مليار دولار من حقوق السحب الخاصة، منها ٦٠ مليار دولار ينبغي تخصيصها للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وللصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة الجديد؛

٥٥- *تحث* صندوق النقد الدولي على النظر في إصدار حقوق سحب خاصة إضافية لدعم الجهود الإنمائية للبلدان الأفريقية؛

٥٦- *تهيب* بالشركاء الإنمائيين تجديد موارد صندوق التنمية الأفريقي، ودعم الاستفادة من أسهم الصندوق من خلال عمليات الاقتراض من أسواق رؤوس الأعمال؛

٥٧- *تهيب كذلك* بالشركاء الإنمائيين أن يعيدوا رسملة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، لا سيما المصارف الأفريقية العامة للتنمية، وإضافتها إلى قائمة الجهات المعتمدة الحائزة على حقوق السحب الخاصة، وتوجيه جزء من حقوق السحب الخاصة إلى مصارف التنمية المتعددة الأطراف لدعم إعادة رسملة وتمويل المصارف الأفريقية العامة للتنمية، بغرض زيادة حجم التمويل الموجّه للتنمية، ومعالجة أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق؛

٥٨- *تهيب* بأعضاء مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي أن يعملوا على إصلاح الهيكل المالي الدولي حتى تتمكن البلدان الأفريقية من الوصول إلى الموارد بسهولة أكبر وبتكلفة أقل من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية؛

٥٩- *تهيب أيضًا* بأعضاء مجموعة العشرين أن يقوموا بتوسيع عضوية المجموعة بحيث تشمل الاتحاد الأفريقي، الذي يضم ١,٤ مليار نسمة ويبلغ إنتاجه السنوي ٢,٦ تريليون دولار، لتعزيز صوت القارة في الحوار واتخاذ القرارات على الصعيد العالمي؛

٦٠- *تطلب* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستمرار في توفير القيادة الفكرية والدعم التقني أثناء مداولات الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بإنشاء هيكل مالي دولي جديد، وأن تتولى مهام أمانته؛

٦١- *تطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تكثيف جهودها لتنفيذ التطلعات التي تضمنها التقرير المعنون "خطتنا المشتركة" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٦٢- *تطلب أيضا* من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في سياق استعداداتها للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في مصر في الفترة من ٧ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢؛

٦٣- *تشكر* السيد ماكي سال، رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس السنغال، والسيد أمادو هوت، رئيس مكتب مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وحكومة السنغال وشعبها على ما أحاطوا به ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومختلف المؤسسات والمنظمات التي شاركت في هذا المؤتمر من كرم ضيافة وحفاوة كان لهما أكبر الأثر في إنجاح الدورة؛

٦٤- *نعرب* عن امتناننا لأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نجاحها في تنظيم الدورة الرابعة والخمسين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.